

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

مما لا شك فيه أن تمويل التعليم العالي من أهم التحديات التي تواجه الطلاب والجامعات على السواء. كما أن الرغبة في استثمار رأس المال البشري يتطلب توفير دعم ملائم للطلاب والجامعات حتي يمكن الاستفادة من تلك القوي البشرية في المستقبل. ومن المؤكد أن توفير مصادر التمويل للطلاب والجامعات يمكن أن يساهم في الاستفادة من تطوير تلك الجامعات من خلال تنويع مصادر التمويل، كما أن الطلاب يمكنهم الاستفادة من مصادر التمويل حين استكمال دراستهم بشكل مباشر. ومن الجدير بالذكر أن وجود صناديق من الهبات والتبرعات التي تبرمها مبادرات مجتمعيه قد تحقق أثر كبير في توفير الدعم الملائم وخاصة إذا كان هذا الدعم يمكن أن يحقق استدامة التعليم العالي في المستقبل (فابويدي، ٢٠١٧).

ومن جهة أخرى تبذل الجامعات النيجيرية العديد من الجهود من أجل تحقيق استدامة التعليم العالي في البلاد، ومن المؤكد أن الجامعات النيجيرية تحاول استقطاب أكبر قدر ممكن من التمويل اللازم من أجل تحسين قدرة تلك الجامعات على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، كما أن الجامعات النيجيرية تبذل الكثير من الجهود من أجل تحسين مستوى جودة التعليم، بالرغم مما تعانيه من قلة الموارد النقدية المخصصة لتمويل التعليم إلا أن الجامعات النيجيرية تقوم بدراسة التجارب الحديثة والناجحة التي تم استخدامها في العديد من الدول ولاسيما تجربة تطبيق فكرة الوقف النقدي التي طبقتها الحكومة الماليزية من أجل تمويل

التعليم العالي بالجامعات الماليزية، وعن إمكانية الاستفادة من تطبيق تلك التجربة لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، وما إذا كان يمكن العمل على تطوير الوقف النقدي كأحد أدوات التمويل الإسلامي لتمويل الجامعات النيجيرية.

١,٢ خلفية الدراسة

من المؤكد أن الجامعات النيجيرية قد تطورت بشكل كبير وخاصة في الآونة الأخيرة، حيث أن الجامعات النيجيرية وفقاً لأحدث تصنيف أصبحت من الجامعات التي دخلت التصنيف العالمي جنباً إلى جنب مع الجامعات العالمية وذلك بالرغم من محدودية موارد تلك الجامعات. ولقد حققت الجامعات النيجيرية تطوراً ملحوظاً في مستوى جودة التعليم وخاصة في الآونة الأخيرة مما ساهم في لفت أنظار أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من خريجي تلك الجامعات والعمل على سرعة إدماجهم في سوق العمل مباشرة عقب الإنتهاء من دراستهم. ولقد زادت عدد الجامعات النيجيرية أيضاً بشكل ملحوظ سواء كانت جامعات فيدرالية أو حكومية أو خاصة (موقع المجلس الوطني للجامعات النيجيرية، ٢٠٢٠).

ومن الجدير بالذكر أن نيجيريا قد توسعت في إنشاء الجامعات النيجيرية وخاصة بعد الحصول على الإستقلال إيماناً بأهمية العلم والرغبة في تحسين وتطوير النظام التعليمي في البلاد. ومن جانب آخر فإن ولاية كانو باعتبارها ثاني أكبر ولاية في البلاد كان لها نصيب كبير في إنشاء العديد من الجامعات النيجيرية، حيث يوجد في تلك الولاية العديد من الجامعات الفيدرالية والجامعات الحكومية والجامعات الخاصة. وبالرغم من اختلاف طرق تمويل تلك الجامعات إلا أن الجامعات النيجيرية في ولاية كانو قد توسعت للكثير من الأسباب من بينها تمركز السكان في الولاية، وبالتالي كان من الضروري التوسع في إنشاء الجامعات من أجل استيعاب تلك القوي البشرية من أجل توفير سبل التعليم بشكل مباشر. وبالتالي وبناء على

ما تقدم فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على مشكلة تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية وتأثيرها على استدامة التعليم أو تحقيق التنمية المستدامة في ولاية كانو النيجيرية باعتبارها ثاني أكبر ولاية في نيجيريا، وبالتالي فإن الدراسة تركز على دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية على تحقيق التنمية المستدامة في ولاية كانو بنيجيريا.

١,٣ مشكلة الدراسة

بالرغم من امتلاك نيجيريا للقوي البشرية والعديد من الخبرات في كافة المجالات وخاصة في التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك فإن ما يقارب ٧٪ فقط من موازنة الدولة تخصص للتعليم، وهذه نسبة تعتبر صغيرة جداً مقارنة بحجم السكان ومقارنة بالدول المشابهة (موقع أديو سليب، ٢٠٢٠). اضافة إلى ذلك، أن الفساد والمحسوبية تنخر في مؤسسة الدولة النيجيرية من ضمنها المؤسسات التعليمية، حيث تعتبر نيجيريا من ضمن الدول الـ ٤٠ الأكثر فساداً في العالم (أجودي ٢٠١٠).

وهذا سبب ظهور مشكلة يوجهها التعليم العالي وخاصة الجامعات النيجيرية. حيث تعاني من نقص كبير في توفير التمويل اللازم لدعم تلك الجامعات اللازمة وأيضاً إيجاد آلية فعالة لإدارة التمويلات المتوفرة بصورة كفاءة.

كما أن الطلاب النيجيريين لا يمكنهم توفير النفقات اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية ومستلزمات الدراسة والأبحاث العلمية فضلاً عن تكاليف معيشتهم مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم العالي وانصراف عدد كبير من الطلاب عن التعليم العالي. وبالرغم من وجود محاولات لدعم تمويل التعليم العالي من خلال صناديق الهبات ومساهمات أصحاب المصلحة إلا أن تفشي الفساد المالي والإداري في الجامعات النيجيرية

قد يحول دون وصول الدعم لمستحقيه. ومن ناحية أخرى فإن تأثير ضعف تمويل التعليم العالي للجامعات النيجيرية يؤثر بشكل سلبي على تمويل التعليم العالي.

ووفقاً لدراسة براون (٢٠١٩) خلصت إلى أن هناك ضعف ملحوظ في تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما يؤثر على خطط التنمية المستدامة أو استدامة التعليم، كما أن الجامعات النيجيرية تفتقر لوجود فكرة القرض الحسن التي تعمل عليها بعض الدول ولاسيما ماليزيا لدعم تمويل التعليم بشكل مباشر مما يؤثر سلباً على تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. كما أوضحت النتائج أن تفشي الفساد المالي والإداري قد أثر سلباً على إهدار أموال الهبات والصناديق الخاصة بتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما أثر سلباً على تمويل التعليم العالي. ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من خلال العديد من الدراسات حيث أشار فولايان (٢٠١٥) أنه بالرغم من اقبال الطلاب النيجيرين على التعليم العالي إلا أن هناك صعوبات في تخطي العقبات المالية نتيجة عدم حصول الطلاب على المنح أو الدعم اللازم لاستكمال الدراسة مما يشير إلى تراجع كبير في قبول الطلاب للتحديات التي طرأت نتيجة الأزمة المالية.

كما أوضحت دراسة أولاينكا (٢٠٢٠) أن الدعم المقدم من أصحاب المصلحة غالباً ما يكون للطلاب المتفوقين فقط مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم العالي بنيجيريا. وأكد وانجينجي أوما (٢٠١٨) أن مشكلة تفشي الفساد قد أثرت بشكل سلبي على وصول التمويل لمستحقيه مما يعطل تحقيق التنمية المستدامة. وأشار أوكوا (٢٠١٧) أن هناك تراجع واضح لإقبال الطلاب النيجيرين لاستكمال التعليم بالجامعات النيجيرية بسبب نقص التمويل اللازم وعدم قدرة الطلاب النيجيرين على توفير النفقات اللازمة للدراسة بالجامعات وعدم قدرتهم أيضاً على توفير مستلزمات معيشتهم بشكل ملحوظ. كما أن الجامعات النيجيرية تفتقر لوجود نموذج مثل تمويل الجامعات الماليزي، حيث أشار رملی (٢٠١٩) أن الحكومة الماليزية خصصت صندوق تمويل التعليم العالي (PTPTN) وذلك لدعم النفقات التشغيلية للجامعات الماليزية من

أجل مواجهة خطط الحكومة لإستدامة التعليم، كما أن صندوق تمويل الجامعات النيجيرية يساهم في منح قروض للتعليم للطلاب لإستكمال دراستهم، وبالتالي فإن الجامعات النيجيرية تعاني من تدهور واضح نتيجة افتقار تمويل التعليم العالي كما بالصندوق الماليزي لدعم وتمويل التعليم العالي (PTPTN) مما ينعكس سلباً على تحقيق التنمية المستدامة. وبناء على ما تقدم فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

س: كيف يؤثر التعليم العالي على الجامعات النيجيرية بولاية كانو؟

١,٤ أسئلة الدراسة

١. ما هي الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟
٢. كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في تمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟
٣. ما هو موقف التعليم العالي في الاسهام بالجامعات النيجيرية بولاية كانو؟
٤. كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في تفعيل دور التعليم العالي في الاسهام في عملية تمويل التعليم في ولاية كانو؟

١,٥ أهداف البحث

١. استكشاف الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو.
٢. التعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

٣. التعرف على موقف التعليم العالي في الاسهام في عملية تمويل التعليم في الجامعات النيجيرية بولاية كانو.

٤. التعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تفعيل دور التعليم العالي في الاسهام في عملية تمويل التعليم في ولاية كانو .

١,٦ أهمية الدراسة

تقسم أهمية الدراسة إلى أهمية نظرية وأهمية عملية يمكن إجمالها كما يلي:

١,٦,١ الأهمية النظرية

تبرز الأهمية النظرية من خلال تسليط الضوء على أدوات التمويل الإسلامي ومن بينها فكرة الوقف النقدي وإبراز أهميتها ودورها الفعال في تمويل التعليم العالي لمؤسسات التعليم العالي. كما تبرز الأهمية النظرية من خلال التركيز على إبراز إمكانية تطبيق فكرة الوقف النقدي المعمول بها في ماليزيا من أجل تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو النيجيرية. كما تركز الدراسة على أهمية استخدام الهبات والتعرف على الإطار النظري لمصادر التمويل بالجامعات النيجيرية. وتسلط الدراسة الضوء على كيفية تحصيل القروض وطرقها وأساليبها وعن تأثير تلك القروض على تحقيق استدامة التعليم العالي بنيجيريا.

١,٦,٢ الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية في كيفية الاستفادة من الخبرة الماليزية في تمويل التعليم العالي، كما تستفيد الدراسة من فكرة الوقف النقدي وإمكانية تطبيق الوقف النقدي للحصول على التمويل اللازم للجامعات

النيجيرية، وما إن كان الوقف النقدي يمكن تطبيقه في ولاية كانو بنيجيريا من عدمة. وبالرغم من أن الدراسة الحالية تعتبر إمتداداً للدراسات السابقة إلا أن نتائج هذه الدراسة سوف تكون مفيدة للباحثين في مجال التمويل الإسلامي ومجال تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. كما أن نتائج الدراسة الحالية سوف تؤثر بشكل كبير على إمكانية توفير تمويل للطلاب النيجيريين وخاصة في ولاية كانو النيجيرية لإستكمال دراستهم الجامعية وتحقيق استدامة التعليم من خلال دراسة التجربة الماليزية والإستفادة بنتائجها بشكل موسع.

١,٧ حدود الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة حدود يمكن بيانها كالتالي:

١,٧,١ الحدود المكانية

تعقد هذه الدراسة بثلاث جامعات نيجيرية في ولاية كانو وهما جامعة بايرو كانو الفيدرالية (BUK). وجامعة سكاى لاين كانو الخاصة وهي جامعة خاصة تأسست في عام ٢٠١٨، وجامعة نورث ويست كانو وهي جامعة حكومية ويطلق عليها الآن جامعة يوسف مبيتاما سولي. ويرجع السبب في إختيار ثلاثة جامعات نيجيرية هو التعرف على واقع تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية سواء كانت الجامعات فيدرالية أو حكومية أو جامعات خاصة.

١,٧,٢ الحدود الزمانية

تقتصر الحدود الزمانية على العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويرجع السبب الرئيسي لإختيار العاميين الدراسيين هو التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، واستكشاف مصادر تمويلية جديدة من عدمه.

١,٧,٣ الحدود الموضوعية

تقتصر الحدود الموضوعية في دراسة دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو بنيجيريا. ويرجع السبب الرئيسي لإختيار دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو حيث أن الولاية تعتبر ثاني أكبر ولاية بنيجيريا وأن تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مفترض أن يتسع ليشمل كافة الطلاب النيجيريين المقيمين في الولاية فضلاً عن ضرورة شمولية هذا التمويل والدعم الجامعات الفيدرالية والحكومية والخاصة.

١,٨ مصطلحات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدة مفاهيم رئيسية من بينها مايلي:

١,٨,١ تمويل التعليم العالي

هو ذلك الإنفاق الذي يمكن الحصول عليه لتمويل الطلاب والجامعات من أجل دعم واستكمال

الطلاب لدراساتهم الجامعية حتي الإنتهاء من الدراسة بشكل كامل

المفهوم الإجرائي لتمويل التعليم العالي

هو ذلك الإنفاق الذي يمكن الحصول عليه لتمويل الطلاب والتعليم العالي بالجامعات النيجيرية في ولاية كانو من أجل دعم واستكمال الطلاب لدراساتهم الجامعية حتي الإنتهاء من الدراسة بشكل كامل.

١,٩ هيكل الدراسة

تشمل الدراسة الحالية خمسة فصول، الفصل الأول الإطار العام للدراسة ويحتوي على المقدمة وخلفية الدراسة ومشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهداف الدراسة وأهمية الدراسة وحدود الدراسة ومصطلحات الدراسة وهيكل الدراسة. أما الفصل الثاني فيشمل الدراسات السابقة والإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، كما يحتوي الفصل الثالث على منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة، ويحتوي الفصل الرابع على تحليل البيانات والمعلومات، وأخيراً يحتوي الفصل الخامس على النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية وما تميزت به الدراسة وأوجه القصور في الدراسة.